بيان المبادئ

الابتكار التشاركي لمواجهة التحديات العالمية

تمهيد[1]:

يُعرَّف "الابتكار التشاركي" على أنه عملية تطوير قيمة مضافة بشكل مشترك بين الأوساط البحثية، والصناعة، والقطاع العام، والمجتمع المدني عبر جميع مراحل البحث والتطوير، وهو يكتسب أهمية متزايدة في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم. يختلف الابتكار التشاركي عن نماذج اتخاذ القرار التقليدية القائمة على النهج من الأعلى إلى الأسفل، من خلال إشراك أصحاب المصلحة المتنوعين – مثل صُنّاع السياسات، والعلماء، وقادة الصناعة، والمواطنين – في تطوير حلول مبتكرة وعملية تتناسب مع السياقات المحددة.

يساهم هذا النهج التعاوني في ضمان وضع استراتيجيات تحقق توازناً فعالاً بين أولويات متنافسة، مثل النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، أو الملاءمة الثقافية في المبادرات الصحية العامة. كما يعزز الابتكار التشاركي الملكية الجماعية والعمل المشترك، ومن خلال إشراك أصحاب المصلحة منذ البداية، يمكنه بناء الثقة والالتزام، وتعزيز النجاح والقبول على المدى الطويل للحلول المصممة لمعالجة التحديات العالمية المعقدة مثل تغير المناخ والأوبئة.

يستهدف بيان المبادئ هذا وكالات التمويل المشاركة بفاعلية في معالجة التحديات العالمية. ويعرض نهجاً لتطوير ممارسات الابتكار التشاركي الفعالة والعادلة والشاملة والمستدامة، ويقدم إطاراً للمؤسسات البحثية وممولي الأبحاث وشركائهم لتحفيز الابتكار وتحقيق تأثيرات تحوّلية. من خلال دمج الابتكار التشاركي في الأطر المؤسسية والسياسات، تهدف هذه المبادئ إلى تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على التعاون في مواجهة التحديات الملحّة في عصرنا. وتستند المبادئ الموضحة هنا إلى إدراك أن التصدي للتحديات العالمية الكبرى يتطلب مناهج نظامية، موجهة نحو النتائج، وتدمج وجهات نظر وخبرات متنوعة.

يدرك المجلس العالمي للبحوث ومؤسساته الأعضاء أن التحديات الكبرى، مثل تغير المناخ وأمن الطاقة والأوبئة، مُعقّدة ومترابطة وتتطلب حلولاً شاملة. تتجاوز هذه التحديات الحدود والتخصصات والقطاعات، مما يستلزم اتباع نهج تعاوني وشامل للبحث والابتكار. يوفر الابتكار التشاركي، كإطار تشاركي، سبيلاً لمعالجة القضايا العالمية من خلال دمج وجهات نظر متنوعة، والاستفادة من المعرفة المحلية والعالمية، وتعزيز الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة. ومن خلال إشراك الحكومات والشركات والباحثين والمجتمعات في جهود ابتكار مشتركة، يُعزز الابتكار التشاركي حلولاً أكثر فعالية واستدامة ومسؤولية اجتماعية.

1 المجلس العالمي للبحوث هو منظمة تطوعية قائمة على مشاركة الأعضاء، تعترف بتنوع المهام والتفويضات والصلاحيات الخاصة بالمنظمات المشاركة ضمن أنظمتها الوطنية للبحث العلمي. إن المواقف أو القرارات أو البيانات الصادرة عن المجلس ليست ملزمة للمنظمات المشاركة. ويعني تأييد هذه البيانات أن المنظمات المشاركة قد تعتمدها بطرق تتماشى مع السياسات والأولويات الوطنية الخاصة بها.

GLOBAL RESEARCH COUNCIL

1. الشمولية والإنصاف:

- يجب أن يُعطى الابتكار التشاركي الأولوية للشمولية من خلال إشراك أصحاب المصلحة المتنوعين، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، والصناعة، وصانعي السياسات، والمجتمع المدني، أو المجتمعات المحلية.
- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدمج الفئات ضعيفة التمثيل، وضمان مساهمة أصوات من الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء في مبادرات الابتكار التشاركي والاستفادة منها.
- يتعين على الجهات الممولة للبحوث تصميم برامج تقلل من الحواجز أمام المشاركة ومعالجة الفجوات في الموارد. ويجب أن تهدف هذه المبادرات إلى خلق ساحة عمل متكافئة من خلال ضمان الوصول العادل إلى الموارد، وتعزيز المشاركة الشاملة، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الفريدة للفئات ضعيفة التمثيل في جميع مراحل البحث والابتكار.

2. إشراك أصحاب المصلحة:

- يعتمد نجاح الابتكار التشاركي على المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة طوال دورة حياة البحث – بدءًا من التخطيط والتنفيذ، وصولًا إلى المر اقبة والتقييم.
- ونظرًا لأن المشاركة الفعالة تتطلب التفاعل المستمر والمُجدي من جميع الأطراف، فمن الضروري تزويد أصحاب المصلحة بالمعرفة والمهارات والدو افع اللازمة للمشاركة الفعالة في البحث الذي يعالج التحديات العالمية. يجب أن تركز الجهود على تعزيز الثقافة العلمية، ودعم مبادرات العلم المواطن، وتقوية القدرات المحلية لضمان تعاون فعال وشامل بين أصحاب المصلحة. ومن خلال دمج استر اتيجيات بناء القدرات ضمن عمليات الإبداع المشترك، فإننا نعمل على تمكين مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة، وتنمية الثقة المتبادلة، وتعزيز إمكانية التطبيق العملي والتأثير طويل الأمد للحلول.
- يجب إنشاء آليات للتغذية الراجعة والحوار المستمر لضمان دمج وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة المعنيين – بما في ذلك الجهات الممولة، والباحثين، وصناع السياسات، وممثلي الصناعة، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية – بشكل فعّال على مدار دورة حياة المشاريع المشتركة. وينبغي أن تعزز هذه الآليات الشفافية والتعاون، بما يتيح للأصوات المتنوعة أن تسهم بشكل جوهري في تشكيل السياسات والحلول.

3. التعاون متداخل التخصصات ومتعدد التخصصات:

- يتطلب التصدي للتحديات الكبرى دمج المعرفة من مختلف التخصصات، وتعزيز التعاون بين القطاعات المتنوعة.
- ينبغي على المؤسسات الممولة للبحوث دعم المشاريع التي تتخطى الحواجز التخصصية وتشجيع النهج التشاركي متعدد التخصصات، من خلال دمج الرؤى العلمية والتقنية والاجتماعية.
- ينبغي على آليات البحث والتطوير والابتكار (RDI) المعتمدة على الابتكار التشاركي العمل كمنظومات تعاونية تضم أصحاب مصلحة متنوعين – بما في ذلك المؤسسات البحثية، والقطاع الخاص، والموردين، والعملاء، والهيئات العامة، وممثلي المجتمع المدني – والعمل سويًا على تصميم وتطوير حلول أو تطورات تقنية. ويجب أن توفر هذه الآليات أدوات ومنهجيات تسهل تبادل المعرفة متعددة التخصصات وحل المشكلات بشكل جماعي. ومن خلال تبنّي أساليب متنوعة، تتيح منصات الابتكار التشاركي تطوير حلول شاملة وفعالة للتحديات المعقدة والمتعددة الأوجه.

4. العلم المواطن والمشاركة العامة:

- ينبغي أن تستفيد جهود الابتكار التشاركي من مبادرات "العلم المواطن" لإشراك الجمهور في جمع البيانات، وتحليلها، ونشرها.

- تعزز المشاركة العامة الشفافية، والثقة، وأهمية نتائج البحث على المستوى المجتمعي.
- يتعين على الجهات الممولة للبحوث الترويج لأطر عمل تتيح للمواطن الإسهام بفعالية في المشاريع العلمية، والاستفادة من الابتكارات الناتجة. كما يجب إطلاق حملات توعية تعليمية لتعزيز فهم الجمهور للعمليات العلمية، وزيادة مشاركته فيها.

5. بناء القدرات وتبادل المعرفة:

- لزيادة أثر الابتكار التشاركي، ينبغي على المؤسسات الممولة للبحوث الاستثمار في برامج بناء القدرات التي تعزز المهارات، والمعرفة، والبنية التحتية.
- يجب أن تركز برامج التدريب على تعزيز الكفاءات بين الثقافات، والمنهجيات التعاونية، واستراتيجيات الإدارة التكيفية.
- يجب تطوير منصات لمشاركة المعرفة بهدف معالجة الفجوات في الوصول إلى المعلومات، وضمان نشر أفضل الممارسات، ودراسات الحالة، والدروس المستفادة. وينبغي إنشاء مستودعات معرفية عالمية مخصصة لبيانات ومنهجيات الابتكار التشاركي، لتعزيز إمكانية الوصول، ودعم التعاون، وتحفيز التحسين المستمر للمبادرات التشاركية.
- ينبغي على الجهات الممولة إعطاء الأولوية للمبادرات التي تدعم نشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة من منصات الابتكار التشاركي. ورغم وجود العديد من مبادرات العلم المفتوح، إلا أن هناك فجوات لا تزال قائمة تتعلق بإمكانية الوصول العادل إلى المعرفة، وتوفير مستودعات مخصصة، ونشر التوجيهات العملية. ولمعالجة هذه الفجوات، ينبغي تنظيم ندوات، ونشر نتائج الأبحاث، و إنشاء بوابات إلكترونية تتيح لأصحاب المصلحة الوصول إلى رؤى قيّمة ومنهجيات قابلة للتطبيق. ومن خلال تسليط الضوء على المشاريع النموذجية ومشاركة الدروس المستفادة، يمكن لتلك الجهود إلهام المبادرات المستقبلية وتوجيهها، وتعزيز ثقافة تعاونية تدفع الابتكار والتحسين المستمر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس العالمي للبحوث (GRC) تطوير إطار منظم يحدد العمليات والمنهجيات والممارسات المثلى للبحث والابتكار التعاوني، مع تسهيل التعاون الدولي المستهدف من خلال مشاريع RDI مشتركة، وورش العمل، وبرامج التبادل. وستضمن هذه الإجراءات أن تكون جهود الابتكار التشاركي فعالة وتحولية في معالجة التحديات العالمية.

6. الاستفادة من التقنيات الناشئة:

- يجب الاستفادة استراتيجية من التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي (Ai) وسلسلة الكتل (Blockchain) و إنترنت الأشياء (IoT) لتعزيز عمليات الابتكار الاشتراكي.
- تتيح هذه التقنيات التعاون في الوقت الحقيقي، وتحسين صنع القرار، وتبادل البيانات بشفافية، وتبسيط إدارة المشاريع.
- يجب على المؤسسات الممولة للبحوث التأكد من أن تبنّي التكنولوجيا ضمن عمليات الابتكار التشاركي يلتزم بالمعايير الأخلاقية، ويعزز الشفافية، ويقلل من المخاطر مثل التحيز الخوارزمي ومخاوف خصوصية البيانات. ويمكن أن تساهم الاستثمارات في برامج التوعية بالتكنولوجيا في تجهيز أصحاب المصلحة لاستخدام هذه الأدوات بفعالية.

7. الاستدامة والأثر طويل المدى:

- ينبغي أن تتماشى مبادرات الابتكار التشاركي مع مبادئ الاستدامة، من خلال معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- يجب على الجهات الممولة للأبحاث أن تُعطي الأولوية للمشاريع التي تتضمن مسارات واضحة للتوسع (scalability) وتحقق الأثر طويل المدى، مع ضمان قابلية الحلول للتكيف مع الظروف العالمية المتغيرة.

- ينبغي دمج مؤشرات تقييم الاستدامة والأثر في أطر التمويل والتقارير. ويجب أن تشمل هذه المؤشرات البصمة البيئية، ومؤشرات العدالة الاجتماعية، وتقييمات الجدوى الاقتصادية، بهدف توفير فهم شامل لنتائج المشاريع.

8. المساءلة والحَوْكَمة:

- تُعدّ هياكل الحَوْكَمة المتينة ضرورية لضمان الشفافية، والمساءلة، والنزاهة الأخلاقية في مبادرات الابتكار التشاركي.
- ينبغي على مؤسسات التمويل البحثي أن تضع إرشادات واضحة لتخصيص الموارد، وحقوق الملكية الفكرية، وحل النزاعات.
- يجب إجراء تقييمات ومراجعات دورية لقياس فعالية وشفافية وشمولية الأنشطة التشاركية. ولمعالجة اختلالات القوة والحواجز اللوجستية، ينبغي أن تتضمن المبادرات التشاركية هياكل حوكمة واضحة، وضمان الوصول العادل إلى الموارد، وآليات للحوار الشامل، وقيادة قوية لضمان سماع جميع الأصوات والحفاظ على تركيز الجهود التعاونية نحو الأهداف المشتركة. يمكن أن تعزز التقارير المتاحة للجمهور من الثقة والشفافية، وتشجع على استمرار التعاون.

استراتيجيات التنفيذ:

لتفعيل هذه المبادئ على أرض الواقع، يُوصى باتباع الاستراتيجيات التالية:

- **تطوير منصات الابتكار التشاركي**

إنشاء منصات شاملة تُمكِّن أصحاب المصلحة من التعاون في تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييمها. يجب أن تشمل هذه المنصات خصائص تدعم التواصل متعدد اللغات، والمشاركة الافتراضية، والتعاون في الوقت الفعلي.

- **آليات التمويل**

إدخال برامج تمويل مرنة تدعم الشراكات متعددة الأطراف، وتدمج المجتمعات المهمشة، وتتصدى للتحديات الناشئة. ويمكن للمرونة في هيكلة التمويل أن تعزز الابتكار والاستجابة الفاعلة للتغيرات غير المتوقعة.

- **ترويج السياسات**

الترويج لسياسات تشجّع على الابتكار التشاركي، بما في ذلك الأطر التنظيمية التي تحفّز الابتكار وتحمي حقوق أصحاب المصلحة. وينبغي أن تُبرز جهود الترويج الفوائد المجتمعية للابتكار التشاركي على سبيل المثال، كسب التأييد والدعم العام.

- **التعاون العالمي**

تعزيز الشراكات الدولية من خلال تسهيل تبادل المعرفة، وبرامج التمويل المشترك، والبنية التحتية المشتركة. ويمكن أن يسهم إنشاء اتحادات دولية للابتكار التشاركي في توحيد الجهود نحو أهداف مشتركة.

- **الرصد والتقييم**

تنفيذ أطر تقييم شاملة لقياس أثر مبادرات الابتكار التشاركي، ومستوى العدالة فيها، ومدى استدامتها. ولتوفير تقييم متوازن ودقيق، يجب أن تتضمن هذه الأطر مؤشرات كمية ونوعية على حد سواء.